مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

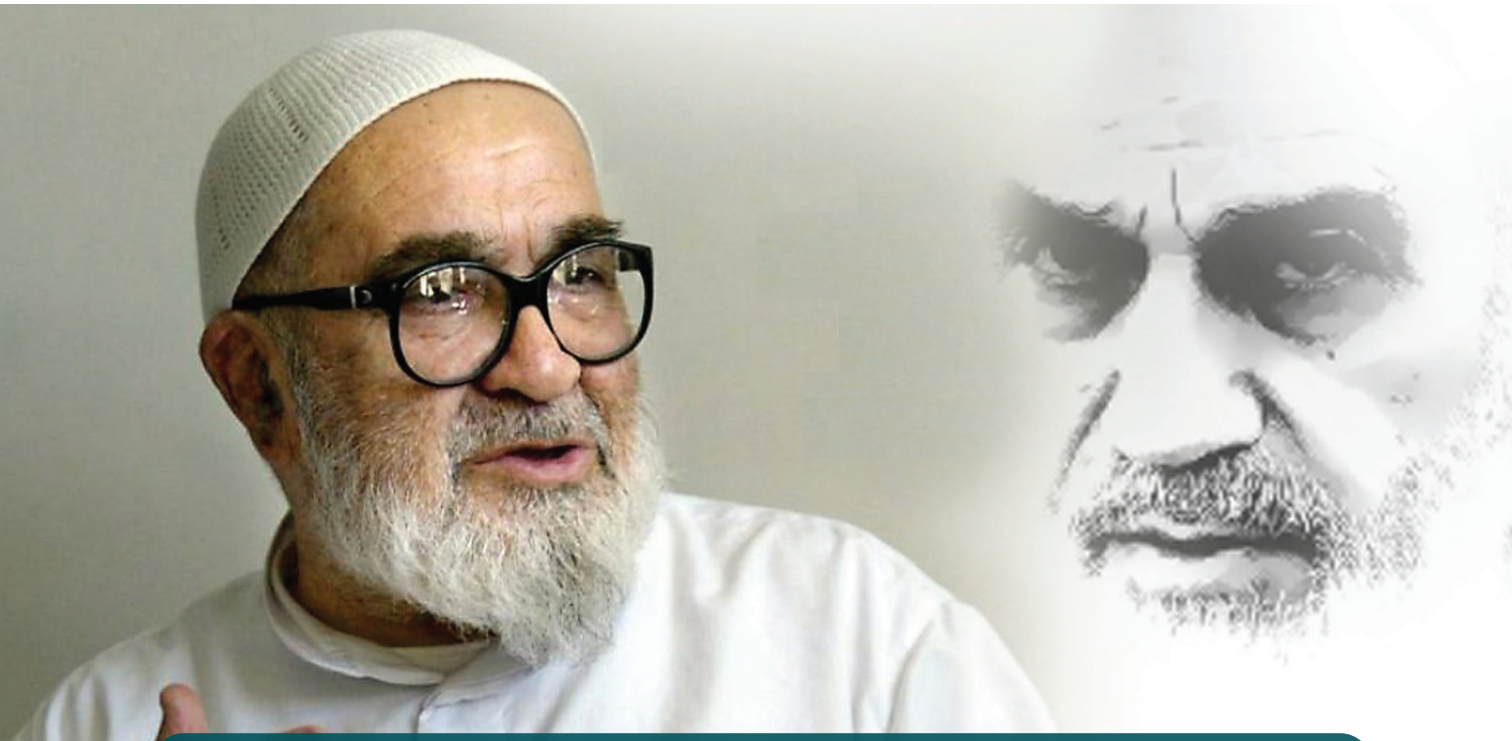

الإعدامات الإيرانيَّة ١٩٨٨م: إبراهيم رئيسي عضو في لجنة الموت بشهادة حسين منتظري

تقرير خاص

ذو الحجة ١٤٤٢هـ - يوليو ٢٠٢١م

الإعدامات الإيرانيَّة ١٩٨٨م: إبراهيم رئيسي عضو في لجنة الموت بشهادة حسين منتظري

تقرير خاص

المحتويات

خلاصة	٧
رئيسي رئيسًا وملف قتل آلاف الخصوم لم يُغلق بعد!	٨
إعدامات عام ١٩٨٨ م.. آراء متضاربة حول الدوافع	١٠
فتوى آية الله الخميني.. الغطاء القانوني	١٢
حسين علي منتظري.. رجل الدين المنشق	١٣
ردود الأفعال إزاء التسجيل الصوتي لمنتظري	١٧
رد الفعل العام/ الإعلام/ المنفى	١٧
ردود الأفعال من داخل المشهد السياسي المحلي	١٨
شَرخ في الصندوق الأسود لأحداث عام ١٩٨٨م	٢١

خلاصة

تقدم هذه الورقة تحليلاً موجزاً عن الإعدامات التي طالت المعتقلين السياسيين في السجون الإيرانية عام ١٩٨٨م. حيث أثار التسجيل الصوتي الذي نشر في عام ٢٠١٦م والذي احتوى محادثةً بين آية الله حسين منتظري ومسؤولين رفيعي المستوى في القضاء الإيراني الجدل مرةً أخرى حول حقيقة كواليس الحادثة. وللمرة الأولى منذ حدوث تلك الواقعة يعلن مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الإيرانية في ذلك التسجيل أن تلك الإعدامات حدثت بالفعل. تتناول هذه الورقة تلك الإعدامات، يعقبه نقاش حول كيفية انتشار هذا الحدث على مستوى الصعيد العام، ثم يركز -بعد ذلك- على تصريحات منتظري، ردود أفعال كافة التشكيلات السياسية والتداعيات المحتملة داخل إيران وخارجها.

رئيسي رئيسًا وملف قتل آلاف الخصوم لم يُغلق بعد!

قد لا نجد اختلافًا في السّياسة الإيرانيَّة، في ظل رئيس إصلاحي أو محافظ، فهذا التقسيم، على ما يبدو لاستمرار اللعبة الدِّيمقراطيَّة، وليس القصد هنا عدم الاعتراف بالاختلاف بين العقل الإصلاحي والعقل المحافظ، لكن الرّئيس حسب الدّستور الإيراني، مكرس لمنصب «الولي الفقيه المطلق»، أو مرشد الدَّولة والثَّورة، وهو الذي بيده القوة أي الحرس الثَّوري والقوات المسلحة والمال المتمثلة بالمؤسسة الرَّضويَّة، نسبة إلى ضريح الإمام الثَّامن حسب التَّقليد الشِّيعي علي الرِّضا. فصلاحيات الولي الفقيه، وفق المادة(١١٠) مِن الدستور الإيراني: تعيين الأعضاء الفقهاء لمجلس صيانة الدُّستور، نصب السلطة القضائية، تولي القيادة العامة للقوات المسلحة، ويختص بتعيين وعزل رئيس أركان الجيش، وقائد الحرس الثَّوري، وتشكيل مجلس الدِّفاع الأعلى، إقرار رئيس الجمهورية بعد انتخابه وله عزله، تعيين قادة القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية، إعلان الحرب أو الصلح والتعبئة العامة، إعلان العفو أو التخفيف من العقوبات (الدستور الإيراني ١٩٨٥م)، ولم تتغير هذا الصلاحيات بأي تعديلات، فلم يبق للرئيس الجمهوري غير وظيفة التَّنفيذ.

لكن يبقى منصب الرئاسة حائزًا ثقةَ الولي الفقيه، أي القائد، ويمكن التأثير، بعد رضا القائد، في شكل السياسة الخارجيَّة، كمَيْل للحوار مثلما كان الحال في زمن رئاسة خاتمي ورفسنجاني، أو ميل للتشدد مثلما هو الحال في زمن أحمدي نجاد؛ لذا لا يعول كثيراً على رئيس الجمهوريّة خارج إشراف الولي الفقيه، الذي ثبّت أحمدي نجاد، على الرغم مِن أن نتيجة الانتخابات كانت لصالح مير موسوي (٢٠٠٩م)، وقد صفّى من يمكن أن يتقدموا على إبراهيم رئيسي؛ لأنه يُراد له أن يكون رئيسًا للجمهوريّة، لمسح هزيمته أمام حسن روحاني في الانتخابات السَّابقة، كي يكون مؤهلاً لتولي ولاية الفقيه بعد علي خامنئي.

لم يكن إبراهيم رئيسي مِن رجالات الثَّورة الدينيين الأوائل، عندما تسلَّم السُّلطة، بعد القضاء على بقية القوى التي شاركت في الثَّورة، مِن خارج رجال الدِّين ومِن العناصر العلمانيَّة والليبراليَّة، وهي لها الدَّور الكبير بتقديم خميني للغرب وخصوصًا للفرنسيين، إنما كان عمره (١٩) عامًا، فهو المولود عام (١٩٦٠م)، وكان قد تعلم في حوزة قُم، وأشير إلى أن خامنئي قد درّسه، إلى جانب حسين منتظري، وفي عمر (٢١) تسلّم منصبًا قضائيًّا، بصفة نائب للمدعي العام بمنطقة خرج ثم همدان، ثم مدعٍ عام بطهران، ولم

يبلغ الثلاثين بعد، ونائب لرئيس السلطة القضائية، ثم رئيس للسلطة القضائية، وقبلها مدعٍ عام لإيران، ورئيس مؤسسة رضوي، وهي المؤسسة الاقتصادية التي بيدها اقتصاد البلاد، وأخيرًا أصبح رئيسًا للجمهوريَّة(٢٠٢١م).

وبهذا أصبح أحد الثّقات لدى الولي الفقيه، ومِن قبل اختير عضوًا في اللجنة التي أشرفت على إعدام الآلاف مِن المعارضين، تزامنًا مع وقف الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة (أغسطس) ١٩٨٨م، ما كان لأسماء هذه اللجنة -يسميها الإيرانيون بلجنة الموت- تُكشف لولا التّسجيل الذي بُث وفيه اعتراض آية الله منتظري على قرار إعدام السجناء الجماعي، وقد ورد اسم إبراهيم رئيسي ضمنها، وكان أحد الأربعة المسؤولين، الذين دعاهم آية الله حسين منتظري إلى اجتماع، بعد تنفيذ تلك المجزرة، وهم: مصطفى بور محمدي، والقاضي الشرعي حسين علي نيري، ومرتضى الشارقي، وإبراهيم رئيسي، وكان تسجيلاً صوتياً ظهرت فيه أسماء لجنة الموت. وبعد ظهور هذا التسجيل أصبح رئيسي أحد المتهمين بالتصفيات، فكيف له أن يكون رئيس جمهورية ويتعامل مع العالم، وفي رقبته دماء نحو ثلاثة آلاف إيراني؟!

كان مجلس الخبراء، الذي عيّن منتظري خليفةً للخميني (١٩٨٤م) نفسه، أكد الإعدامات التي نُفذت (١٩٨٨م)، ووصفها بالقرار التَّاريخي الذي اتخذه الخميني، وهنا جرى الحديث عن فتوى للقتل الجماعي، وإبراهيم رئيسي أحد أعضاء اللجنة التي أشرفت على التنفيذ مثل ما مرّ بنا، أما منتظري فوصفها بالإعدامات العشوائيَّة، وكان موقفه هذا أحد أسباب عزله.

بعد انتخاب رئيسي رئيسًا للجمهورية، فُتحت قضية تلك الإعدامات مِن جديد، أمام مؤسسات حقوق الإنسان، فطرق ذوو المعدومين أبواب المؤسسات الدَّولية. وهنا سنعيد نشر التَّقرير الذي أصدره مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات في «مسارات»، المنشور في عدد (محرم- صفر ١٤٣٨هـ الموافق أكتوبر- نوفمبر ٢٠١٦م)، والذي ألقى الضوء على تلك القضية، التي لم تغلق بعد.

إعدامات عام ١٩٨٨ م.. آراء متضاربة حول الدوافع

في صيف عام ١٩٨٨م، وبينما كانت الحرب ضد العراق تكاد تنتهي إلى طريق مسدود بسبب تلكؤ إيران في قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، شنّت جماعة (مجاهدي خلق) المعارضة الموجودة في العراق منذ عام ١٩٨٤م هجوماً مشؤوماً وفاشلاً ضد إيران؛ مما أدى إلى قيام مسؤولين رفيعي المستوى في سلك القضاء بإصدار فتوى سرية أقرها آية الله الخميني. ولقد أوصت هذه الفتوى بتتبع ومراقبة الولاءات السياسية للآلاف من السياسيين الذين كانوا رهن الاعتقال في أنحاء البلاد كافة؛ نتيجة الانقسامات السياسية والعنف الذي شهدته البلاد في فترة الثمانينيات؛ ففي أعقاب تنحية أبو الحسن بني صدر في يونيو ١٩٨١م؛ تم حظر جماعات: (مجاهدي خلق)، وجناح الأقلية بجماعة (فدائيان خلق)، والجبهة القومية، والجبهة القومية الديمقراطية، ثم حظر حزب توده بعد ذلك عام ١٩٨٣م.

وقد لجأت بعض الجماعات الأشد تطرفاً إلى عصيان مسلح ضد الجمهورية الإسلامية؛ مما أدى إلى هلاك الكثيرين منهم في حرب شوارع، بعد شن هجمات عسكرية على بيوتهم الآمنة. أما بقية الأعضاء في تلك الجماعات فقد جرى اعتقالهم والحكم عليهم بمُدد تراوحت ما بين ثماني وعشر سنوات.

وبحلول عام ١٩٨٨م ضمت السجون الإيرانية عدداً كبيراً من النشطاء السياسيين الذين زادت المعركة من صلابتهم، ولم يتراجعوا عن مواقفهم. وقد شملت قائمة المعتقلين قادة رفيعي المستوى مثل: نور الدين كيانوري (أول أمين عام لحزب توده)، ومنظّر الحزب إحسان طبري، وزعيم أغلبية (فدائيان خلق) أنوشروان لطفي، وكذلك عدد من النشطاء ممن لم يتجاوزوا سن المراهقة وقت اعتقالهم.

وبلغ عدد المعتقلين من الشبكات السياسية داخل طهران ومدن أخرى خمسة آلاف معتقل على الأقل. وقد خضعوا جميعاً إلى تحقيق واستجواب يدور حول ثلاثة أسئلة ارتكزت في الغالب على مدى التزامهم بالممارسات الدينية أو استعدادهم للانخراط في جبهة القتال ضد العراق. وكانت الإجابة الخاطئة، حتى ولو عن سؤال واحد فقط، كافية لأن تقود المعتقل إلى طابور الإعدامات.

لقد وقعت سلسلة إعدامات عام ١٩٨٨م، والتي راح ضحيتها عدد غير معروف من المعتقلين (يُعتقد أن عدد الضحايا تراوح ما بين ثلاثة وأربعة آلاف) في خضم أزمة حرجة كانت تتطلب إنهاء فترة السجن لعدد من المعتقلين سريعاً. وقد ازداد الموقف إلحاحاً عند قيام جيش (مجاهد خلق) بمحاولة شن هجوم

مفاجئ من العراق في عملية عُرِفت باسم (فروغ جاويدان) أو (فجر الخالدين). ويُقال إن مسعود رجوي (زعيم مجاهدي خلق) وعد بالزحف بشكل خاطف تجاه طهران، وإخضاعها خلال ٤٨ ساعة من الغزو الذي كان سيتم بدعم من الطيران العراقي. وقد كان رجوي يعلق آمالا على قيام تمرد داخل السجن، وتحرير كوادر (مجاهدي خلق)؛ حتى تمتد قاعدة نفوذه سريعاً في حالة نجاح الغزو. ويبدو أن هذه الآمال غير الواقعية انتشرت بين المعتقلين، وأدت إلى شروع بعض المعتقلين في الاحتفال بالغزو، والقيام بالمسيرات الرمزية خلف القضبان لدعمه. وقد بدأت العملية العسكرية في الخامس والعشرين من يوليو عام ١٩٨٨م. وعلى الرغم من استيلاء (مجاهدي خلق) على بلدتين على الحدود إلا أن العملية برمتها انتهت خلال أربعة أيام؛ حيث قامت القوات الإيرانية بصد قوات الغزو؛ لتعود أدراجها. وفي هذه الأثناء تم إصدار فتوى للخميني سيتم تناولها لاحقاً. ووفقاً لبعض المسؤولين بالدولة والمؤرخين المهتمين بشؤون الجمهورية الإسلامية، والذين قاموا بتوثيق إعدامات عام ١٩٨٨م؛ فإن الدافع الرئيس وراءها كان حالة التمرد داخل السجون، والتي سادت بمجرد انتشار الأخبار حول عملية (فروغ جاويدان). ذلك الوضع حوَّل المعتقلين من حركة (مجاهدي خلق) إلى محاربين تابعين للعدو، ومهَّد الطريق لتطبيق القانون العسكري عليهم. وكان أكبر هاشمي رفسنجاني من أهم مؤيدي هذا التفسير، وأشار إلى هذه الإعدامات بشكل موجز في مذكراته الشخصية حول أحداث عام ١٩٨٨م، والتي نُشرت في عام ٢٠١١م، إلا أن هذه الرواية لا تبرر إعدام هذا العدد الكبير من المعتقلين من غير المنتمين إلى حركة (مجاهدي خلق)، بل من المنتمين إلى هيئات معارضة لها بشدة مثل: حزب توده، وحركة بيكار (الجناح الماركسي المنشق عن مجاهدي خلق)، وأغلبية (فدائيان خلق). كما أن بعض تلك الهيئات امتنعت حتى عن حمل السلاح ضد أي من نظام الشاه أو الجمهورية الإسلامية.

فتوى آية الله الخميني.. الغطاء القانوني

كما يتضح من مذكرات آية الله منتظري المنشورة على شبكة الإنترنت في نهاية التسعينيات، فإنه سرعان ما أظهر الخميني اهتماماً بقضية المعتقلين؛ فأصدر فتوى تم بمقتضاها تكوين لجنة ثلاثية أوكِل إليها استجواب المعتقلين، والتيقن من انتماءاتهم. وعلى الرغم من أن الفتوى كانت حصرية لـ(مجاهدي خلق)، إلا أنه تم تطبيقها -بلا تمييز- ضد الماركسيين والهيئات الأخرى؛ مما يشير إلى احتمالية إصدار الخميني قراراً سريّاً آخر. وتشير فتوى الخميني التي لم تُبرز في أي من أقواله أو تصريحاته التي جُمعت رسمياً، إلى أنه نظراً إلى عدم التزام «مجاهدي خلق الخونة» بتعاليم الإسلام، وتعاونهم أيضاً مع النظام البعثي في العراق؛ فإنه يجب إعدام أي معتقل في السجون الإيرانية يثبت انتماؤه إلى (مجاهدي خلق). وقد تم إسناد مهمة التيقن من ولاء المعتقلين إلى لجنة في طهران تكونت من قاضٍ شرعيّ يُدعى حجة الإسلام حسين علي نيري، والمُدعي العام بطهران مرتضى إشراقي، وممثل عن وزارة الاستخبارات. وقد حثت الفتوى اللجنة على «ألا يساورها الشكوك» عند تناول هذه القضايا. وفي إجابة عن سؤال لاحق ورد إلى الخميني من ابنه أحمد، أكد آية الله أنه سيتم إدراج حتى مَن كانوا على وشك إنهاء مدة عقوباتهم، ضمن عملية إعادة النظر والاستجواب مرة أخرى. وفي ظل الصمت المُطبق الذي ساد الدوائر الرسمية في الجمهورية الإسلامية حتى هذا الصيف، لا يوجد الكثير من الأدلة على الطريقة التي أفضت إلى إصدار فتوى الخميني.

وقد ترك تقدم مؤسس الجمهورية الإسلامية في السن ومرضه الباب مفتوحاً أمام احتمالية قيام نجله أحمد (رئيس الطاقم الذي يدير أعمال والده في المراحل الأخيرة من حياته) بالتخطيط لهذه المبادرة وتنفيذها. وبينما توجد أدلة على علم عدد من المسؤولين رفيعي المستوى، من أمثال: الرئيس آنذاك علي خامنئي، ورئيس الوزراء حسين موسوي، والمتحدث باسم البرلمان الإيراني هاشمي رفسنجاني، بهذه الإعدامات، إلا أنهم -على ما يبدو- لم يكن لهم رأي يذُكر في تنفيذ موجة الإعدامات تلك، والتي قدر رفسنجاني عدد ضحاياها في مذكراته بما يقرب من ١٧٠٠ شخص. وعلى الرغم من أن هناك أدلة على أن سلسلة الإعدامات هذه بدأت قبل الهزيمة الحاسمة لعملية (فجر الخالدين)، إلا أن غالبية الإعدامات، وتقريباً معظم تلك التي نُفذت في غير المنتمين إلى (مجاهدي خلق)، تمت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، عندما لم تكن هناك احتمالية لوجود غزو عسكري آخر، وفي الوقت الذي كان وقف إطلاق النار فيه قد تم في العراق بالفعل. وقد تراجعت موجة الإعدامات عندما قام مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي شمل بين أعضائه الكثير من رؤوس النظام ثم ضم خامنئي وموسوي ورفسنجاني، بتناول ملف القضية، وأنهى الإعدامات في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

حسين علي منتظري.. رجل الدين المنشق

بينما بدأت أخبار الإعدامات تنتشر بين أقارب القتلى الذين أخبروا بدورهم الأحزاب في المنفى، وعلى رأسها (مجاهدي خلق) و(توده) و(فدائيان خلق)، كان آية الله منتظري أشد المعارضين لتلك الإعدامات، والذي كان يُنظر إليه في فترة بداية تنفيذ أحكام الإعدامات على أنه خليفة الخميني المنتظر.

وعلى الرغم من تلك المكانة الرفيعة التي كان يحتلها منتظري إلا أنه تم إقصاؤه بنهاية الثمانينيات عن دوائر النخبة السياسية. كان منتظري من بين رجال الدين البارزين في بلدة نجف آباد الواقعة على أطراف أصفهان، وكان كذلك من أبرز رموز المعارضة الدينية الداخلية لنظام الشاه، وتعرض لفترات اعتقال طويلة قبيل الثورة عام ١٩٧٩م.

وأثناء الفترة التي أعقبت الثورة مباشرةً، اعتزل منتظري في مدينة قُم، وعاد ليعمل في نظام التعليم الديني، ولكنه ظل يحث خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٩م على إدراج مبدأ (ولاية الفقيه) في النسخة النهائية من الدستور. وقد نجح منتظري في تحقيق مكانة رفيعة داخل نظام الدولة، دون أن يكون له دور فاعل في المؤسسات الحكومية. ومنذ قيام الجمهورية الإسلامية كان على منتظري أن يتعامل مع مفهوم (البيت الممتد)، والذي لطالما أثار المشكلات.

ومثله مثل جميع آيات الله الذين شغلوا مناصب رفيعة؛ فقد تزعّم فعلياً ما يشبه الدويلة الصغيرة التي تشكلت في الغالب من أقارب له تربطهم به صلة الدم أو المصاهرة، والذين التفوا حوله وجعلوا شغلهم الشاغل الاستفادة من هذه الصلة لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية خاصة بهم. وقد كوَّن ابنه محمد علاقات قوية مع حكومات وجماعات عربية متطرفة قبيل عام ١٩٧٩م، وتحديدا الزعيم الليبي مُعمر القذافي. وقد أدى ذلك الوضع إلى إثارة القلاقل عام ١٩٧٩م، عندما سادت حالة من التوتر في العلاقات الليبية مع الحكومة الإيرانية الجديدة آنذاك؛ نتيجة شك الأخيرة في تورط القذافي بعملية خطف واختفاء الإمام موسى الصدر.

وكان منتظري حديث السن آنذاك، والذي عُرِف أيضاً باسم رينجو؛ لولعه بالأسلحة النارية، هو السبب أيضاً وراء حادثة مطار مهر آباد الشهيرة بطهران، والتي وقعت في أواخر يونيو من عام ١٩٧٩م؛ إذ حاول مغادرة البلاد مع ٥٥٠ شخصاً آخرين دون جوازات سفر أو الخضوع لتفتيش جهاز الجمارك، فيما بدا أنه مهمة للحاق بحلفائه العرب المتشددين.

لقد عزز موت محمد في أحد التفجيرات التي استهدفت مقر حزب الجمهورية الإسلامية، من موقف والده كأحد رجال الدولة البارزين، لكنه لم يضع حداً لعدم قدرة الأخير -كما أشار الخميني لاحقاً- «على الإبقاء على بيته تحت السيطرة»؛ ففي عام ١٩٨٧م خرج مهدي هاشمي أحد أقارب منتظري، والذي كان مسؤولاً عن إدارة مكتب التصدير الخاص بالجمهورية الإسلامية (إحدى المؤسسات التابعة للحرس الثوري الإيراني، والتي كانت من بنات أفكار محمد منتظري نفسه)، خرج عن مسار رغبة وتصميم الخميني على كبح سياسات المجازفة الإقليمية، وتم إعدامه بعد ذلك؛ للاشتباه في كونه قام بتسريب معلومات عن قضية إيران - كونترا لمجلة الشراع اللبنانية. ولقد سبب ذلك الأمر قدراً كبيراً من الإحراج لكل من طهران ودمشق (الحليف الأوحد لإيران في الشرق الأوسط والبلدان العربية). وعلى ما يبدو أن منتظري الأب لم يكن على دراية بـ (مهمة مكفالرين) التي استهدفت طهران، ولم يعرف بها إلا عندما وصلته معلومات من خلال منوشهر قربانى فر (أحد تجار السلاح الذي اشترك في إعداد الصفقات للجانبين).

وعلى ما يبدو أن إقصاء منتظري من الدائرة الضيقة للمسؤولين رفيعي المستوى، والتي شملت رفسنجاني والرئيس المستقبلي حسن روحاني اللذين تم إخبارهما مُسبقاً بعملية مكفالرين، أثار حفيظته؛ مما جعله لا يعارض تسريب تصريحات لمجلة الشراع. وقد أدى الصدى الدولي لهذه التصريحات إلى قيام المسؤولين بتوجيه ضربات انتقامية سريعة وقاسية ضد هاشمي الذي تم إلقاء القبض عليه كأحد المتهمين بقتل أحد آيات الله البارزين، وهو آية الله شمس عبادي، أحد المنافسين المحليين لعشيرة منتظري في نجف آباد قبيل الثورة.

بحلول عام ١٩٨٨م كان منتظري لا يزال يشغل منصب نائب الفقيه، ولكن كان في الوقت ذاته قد تم تهميشه بشكل متزايد داخل نظام الدولة. ووفقاً لما ورد في مذكراته؛ فقد سعى كل من رفسنجاني وخامنئي إلى إضعافه، واستطاعا قطع كل الصلات بينه وبين أحمد الخميني الذي قاد الحراك ضد هاشمي. وفي أعقاب قضية هاشمي التي أصابته في مقتل، لم يتبقَّ لدى منتظري رصيد سياسي ليدافع عنه داخل نظام الجمهورية الإسلامية. ويبدو أن مصير مهدي هاشمي، إلى جانب تأثره ببعض الاعتبارات الإنسانية والمكائد السياسية التي دبرها القادة الثلاثة ضده، كان لهما أثر واضح على قراره بمواجهة وتحدي إعدام المعتقلين السياسيين. ومن ضمن العوامل الأخرى التي أجبرت منتظري

على إعلاء صوته عام ١٩٨٨م، مشاركته السابقة في التوسط في قضية المعتقلين السياسيين. وفي عام ١٩٨٣م نجح منتظري في تكوين محور مع المُدعي العام لطهران حسين موسوي تبريزي تجاوز مسؤولي القضاء عديمي الخبرة ورئيس السجن العام بطهران ذا العقلية المتصلبة أسد الله لاجوردي، وهو أحد المتشددين، والذي سعى إلى إجراء عمليات (غسل مخ) للمعتقلين السياسيين؛ لتغيير ولائهم لصالح النظام؛ من خلال جلسات فكرية جماعية مطولة. ولكن هذه الجهود انتهت بحلول عام ١٩٨٧م، إبان أزمة هاشمي التي أدت إلى الزج بمنتظري خارج المشهد السياسي. وبحلول صيف عام ١٩٨٨م، أدت عِدة عوامل مجتمعةً إلى قيام منتظري باتخاذ موقف؛ بعد أن تلقى أخباراً موجزة عن عملية الإعدامات الجارية آنذاك. وقد جاءت أول احتجاجات منتظري في هذا الصدد في شكل خطاب وجَّهه إلى الخميني في ٢٨ يوليو عام ١٩٨٨م. وبينما تناول الخطاب إعدام أولئك المتورطين في عملية (فجر الخالدين) التي جرت مؤخراً؛ فقد عارض منتظري بشدة في خطابه أي شكل من أشكال العقاب ضد المعتقلين، ووصفه بأنه «شكل من أشكال العقاب المؤجج بمشاعر الغضب». ونشر بعد ذلك خطاب ثانٍ. وبعد عِدة أسابيع لم تظهر خلالها أية إشارة على توقف الإعدامات، عقد منتظري جلسة مع أربعة من المسؤولين في ١٥ أغسطس عام ١٩٨٩م، ظهر فحواها من خلال التسجيل الصوتي الذي تم نشره مؤخراً. ومن المسؤولين الذين حضروا تلك الجلسة مصطفى بور محمدي وزير العدل الحالي، والذي شغل منصب ممثل وزارة الاستخبارات في سجن أيفين آنذاك، وحسين علي نيري القاضي الشرعي في ذلك الوقت، ومرتضى الشارقي المدعي العام في طهران، وإبراهيم رئيسي. وجاءت لهجة منتظري في هذا التسجيل فظةً وعمليةً وخاليةً من المجاملات. ومنذ البداية أزال أي انطباع محتمل عن تحيُّزه لـ (مجاهدي خلق)؛ إذ أوضح أنه -على خلاف الكثيرين من رجال الدين الذين يشغلون مناصب عليا في الجمهورية الإسلامية- ليس لديه أقارب حاربوا في جانب (مجاهدي خلق)، وتم اعتقالهم، وأنه عانى هو نفسه أكثر من أي شخص آخر على يد هذه الجماعة؛ إذ فقد ابنه (محمد) في تفجير يوليو ١٩٨١ م. وبعد أن قدم هذه السلسلة من (التصريحات النافية) مضى في تصريحاته قائلاً إن هذه الإعدامات «تمثل أكبر جريمة ارتكبتها الجمهورية الإسلامية»، «وإن التاريخ سيديننا جميعاً بسبب هذه التصرفات».

كما أعلن أن جميع الحاضرين «مسؤولون، ومجرمون»، ثم اختص بالذكر بعد ذلك آية الله موسوي آردبللي رئيس القضاء آنذاك؛ لكونه معارضاً لفكرة الإعدامات كمبدأ، لكنه لم يستطع منعها فعلياً. وأشار في عدة مواضع إلى أن الخميني نفسه لم يكن ليدعم مثل هذه المبادرة، لكن ابنه أحمد منع عنه

آراء الآخرين من أمثال منتظري. وليثبت وجهة نظره أشار منتظري إلى اجتماع سابق له مع الخميني صرح خلاله بأنه يجب إطلاق سراح زعيم (مجاهدي خلق) الذي أعلن تأييده لمسعود رجوي صراحةً، وتركه ليحيا حياة طبيعية ما دام لم يدعم أو يشارك بشكل فاعل في التمرد المُسلح ضد الجمهورية الإسلامية. وفي موضع آخر في التسجيل كرر منتظري تأكيده على حظر إعدام النساء؛ استناداً إلى منطلق ديني، وطالب المسؤولين بالتوقف عن الإعدامات خلال شهر المحرم المقبل. وفي أوقات مختلفة تُسمع أصوات المسؤولين الثلاثة وهم يقومون بمحاولات مُهادنة؛ للتقليل من الإعدامات، وتسليط الضوء على وساطتهم للتخفيف من وطأة تلك الأحكام. وفي هذا السياق ذكر نيري أنه عبَّر عن كل ما لديه من مشاعر رحيمة في محاولة لتجنب إعدام المعتقلين ممن كانوا الأبناء الوحيدين لآبائهم أو لديهم ظروف عائلية تدعو إلى التخفيف عنهم. ولكن الكثير من الباحثين القائمين على دراسة إعدامات عام ١٩٨٨م عارضوا بشدة هذا الادعاء أو أن المتهمين عُوملوا باللين والتساهل. ويشير هذا التسجيل الصوتي إلى أن منتظري لم يألُ جهداً في التواصل مع الخميني والمحيطين به مثل ابنه أحمد وغيره من المسؤولين حول تحديد مَن سيتم إعدامهم من المعتقلين، سواء عن طريق الخطابات التي بعث بها إليهم أو غيرها من وسائل التواصل. كما امتنع عن تحميل الخميني أية مسؤولية بشكل مباشر، واختار بدلاً من ذلك ما فعله آخرون ممَّن تحولوا عن مسار الجمهورية الإسلامية مثل أبو الحسن بني صدر الذي سعى طوال فترة رئاسته إلى أن يعزل الخميني عن أعدائه، لكن دون جدوى.

وقد حذر منتظري محاوريه بأن الإعدامات المستمرة سينتهي بها المطاف إلى اعتبارها أمراً ضد الخميني الذي تم تهميشه من قِبل ابنه أحمد والمستشارين الآخرين؛ مما أدى إلى اتخاذه قرارات خاطئة. وقد أشار في هذا الصدد إلى أحمد تحديداً؛ كونه مسؤولاً عن تقديم اقتراحات تحث على القضاء على كافة المجاهدين قبل عِدة سنوات؛ الأمر الذي يعني إلغاء الارتباط المزعوم بين عملية (فجر الخالدين) والإعدامات. إن تأكيد منتظري مراراً على السمعة السيئة التي ستجلبها الإعدامات، سواء في وسائل الإعلام العالمية أو المجتمع السياسي أو حتى على مستوى الرأي العام المحلي، يمكن أن يكون قد ساهم في إزالة غلاف السرية الذي أحاط بعملية الإعدامات هذه منذ عام ١٩٨٨م. وقد تكون محاولته للتفريق بين الخميني نفسه والداعمين لعمليات الإعدام، مهما كانت ضئيلة، هي ما أجلت عزل منتظري من منصبه على الفور؛ فقد ظل هو الخليفة المنتظر للخميني حتى ربيع ١٩٨٩م، عندما استطاع كل من أحمد، ورفسنجاني، والرئيس خامنئي السيطرة على قرارات الأب المؤسس، وإيقاف دعمه لمنتظري.

ردود الأفعال إزاء التسجيل الصوتي لمنتظري

رد الفعل العام/ الإعلام/ المنفى

لقد قام أحمد؛ ابن منتظري، بنشر التسجيل الصوتي الخاص بوالده بشكل رسمي في الموقع الخاص بوالده الراحل على الإنترنت، والذي يديره هو بنفسه، ويقوم بزيارته الكثيرون. وقد كان منتظري من أوائل رجال الدين في مدينة قُم الذين استخدموا الإنترنت وسيلةً للتواصل، وكان قد تم نشر مذكراته للمرة الأولى من خلال موقعه الأصلي - www.montazeri.com -، والتي كانت بعيدةً تماماً عن قواعد المحتوى المقبول التي أقرتها وزارة الثقافة.

وعلى الرغم من إجبار أحمد على إزالة التسجيل بعد ٢٤ ساعةً؛ تنفيذاً لأمر من الوحدة التابعة لوزارة الاستخبارات بمدينة قُم، فقد نجح في التأكد من انتشاره السريع. وسرعان ما انتشر التسجيل على المواقع الإلكترونية الخاصة بوسائل الإعلام الإيرانية في الخارج، وكذلك عبر إذاعة فاردا، وإذاعة صوت أمريكا، وهيئة الإذاعة البريطانية الناطقة بالفارسية. كما تم بثه كاملاً على الكثير من المواقع الإلكترونية. وفي أثناء كتابة هذا المقال تكون هيئة الإذاعة البريطانية الناطقة بالفارسية قد رفعت نسخة من التسجيل وتم الدخول إليها من قبل نحو ١٢٠ ألف زائر، بينما تم الدخول إلى النسخة التي رفعتها إذاعة راديو زمانه (إحدى الوسائل الإعلامية الأصغر حجماً والموجودة في هولندا) نحو ٢٤ ألف مرة.

وتسلط هذه الإحصاءات الضوء على الاهتمام الشديد لدى الرأي العام الداخلي بالقضية؛ إذ لا تعتبر إعدامات ١٩٨٨ م ظاهرةً مجهولةً بالكلية، إضافة إلى الزيارات الحزينة التي يقوم بها أقارب الموتى إلى المقبرة المهجورة على أطراف طهران، والتي من المفترض أنه تم دفن المعتقلين الذين جرى إعدامهم فيها بشكل جماعي. وقد تم تهريب الكثير من الكتب التي ألفها الناجون من هذه المذبحة أو مَن تم نفيهم إلى داخل البلاد، كما تم نشرها على الإنترنت.

وساهمت التغطية الإعلامية المستمرة للحدث خارج البلاد في زيادة الوعي والدراية به، إلا أن هذا التسجيل الصوتي أضفى على مبادرة منتظري غير المثمرة للتخفيف من الإعدامات قدراً من المصداقية، كما أكدت الكثير من التصريحات التي وردت في مذكراته. ويمكن القول إنها من أهم الوثائق المتعلقة بهذا الحدث التي ظهرت في إيران خلال السنوات الأخيرة. وقد كان للجماعات السياسية التي تم إقصاؤها رد فعل مماثل إزاء نشر الملف الصوتي؛ فقد طالبت جماعة مجاهدي خلق التي يُقال إن لديها أكبر عدد

من الضحايا، بمقاضاة قيادة الجمهورية الإسلامية؛ لما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية، بينما ألحَّت الجماعات اليسارية مثل (فدائيان خلق) على الإفراج عن المزيد من الوثائق أو على الأقل عزل جميع المسؤولين الموجودين بالاجتماع المُسجل.

ردود الأفعال من داخل المشهد السياسي المحلي

كان من أهم النتائج التي أسفر عنها نشر الملف الصوتي لمنتظري هو إدراك المشهد السياسي المحلي في إيران لطبيعة الإعدامات التي تمت في عام ١٩٨٨م، حتى ولو كان متأخراً؛ فعلى مدار معظم العقود الثلاثة الماضية تجاهلت الكثير من العناصر السياسية الفاعلة في نظام الجمهورية الإسلامية، سواء كانوا من المحافظين أو من الإصلاحيين، عملية الإعدامات، والتزموا الصمت إزاءها، ولم يرد ذكرها سوى مرات قليلة من خلال روايات سريعة وموجزة. وفي الفترة التي تلت نشر التسجيل الصوتي، ومع استمرار وسائل الإعلام الأجنبية في تغطية الحدث، كسر الكثير من المسؤولين السياسيين الحظر، وعبروا عن آرائهم بشأن إعدامات عام ١٩٨٨م. وقد جاء أول رد فعل في شكل دحض للمزاعم من قِبل رئيس مؤسسة إصدارات الإمام الخميني، وهي الهيئة المسؤولة رسمياً عن نشر مقولات وتصريحات الخميني، وتتحقق من مصداقية أي تصريح منسوب إليه. وقد أوضحت المؤسسة أن تصريحات منتظري كانت «منقوصة»، «ومليئة» بالمغالطات. كما سعت عشيرة الخميني أيضاً إلى إبعاد الأب الروحي الراحل وابنه أحمد عن مشهد هذه الإعدامات. ولقد نفى حسن الخميني (ابن أحمد، وأحد أبرز الشخصيات العامة بالعشيرة، والذي خاض جولةً غير موفقة في الانتخابات الخاصة بعضوية مجلس الخبراء العام الماضي كمُرشح إصلاحي وسطي) إعدامات عام ١٩٨٨م، واعتبرها «كذبة» صريحة. كما وصف الإصرار على صحتها بأنه عمل أولئك الذين يحملون في قلوبهم كراهيةً ضد جده، والثورة الإسلامية؛ وبالتالي ضد الإمام علي، ومؤسسي المذهب الشيعي.

ثم أضاف أن «تبجيل» الإمام الخميني كان يعد «كنزاً قومياً» وأحد «أهم عناصر الوحدة الوطنية». وقد أفرد الموقع الإلكتروني Jamaran.ir الذي يديره مكتب حسن الخميني، والذي يحمل اسم الإقليم الواقع في شمال طهران، والذي استقر فيه الخميني الأب بعد الثورة، قدراً من المساحة لتعليقات حسن الخميني، وتصريحات غيره، والتي من شأنها دحض وجهة نظر منتظري كاملةً. وقد قامت عشيرة الخميني بالتعاون مع رفسنجاني (أكثر حلفائها السياسيين تقارباً) بدعم تراث الأب المؤسس، مُحرِزين

بذلك نقاطاً سياسية، ومحققين هدف الإبقاء على نظام الخميني. ونادراً ما تم اختراق الهالة الخاصة بالخميني الأب الذي دائماً ما قام حسن بالربط بينه وبين أئمة الشيعة الأوائل، وحافظ على تلك الصلة أثناء حياته، والعقود الثلاثة اللاحقة.

وبالعكس، فقد قام مجلس الخبراء (المؤسسة الحكومية التي قامت بتعيين منتظري خليفةً للخميني عام ١٩٨٤م) بتأكيد أن إعدامات عام ١٩٨٨م وقعت بالفعل، وأشار إليها «كقرار تاريخي اتخذه الإمام الخميني، في رد فعله المباشر والجاد تجاه مجاهدي خلق ومقاضاة قادة الحركة وأعضائها بصورة عادلة». ويُقال إن إبراهيم رئيسي (أحد المسؤولين الموجودين في الغرفة أثناء التسجيل) لا يزال عضواً في إدارة المجلس؛ باعتبار أنه شغل هذا المنصب في الفترة السابقة.

وقد جاء أكثر ردود الأفعال قوة من إحدى الشخصيات الموجودة في الغرفة مع منتظري أثناء الاجتماع في شكل دفاع مستميت عن هذه الإعدامات قدمه بور محمدي الذي يشغل حالياً منصب وزير العدل في فترة حكم الرئيس روحاني. وبعد أن نُسب نشر التسجيل بشكل مبدئي ومبهم إلى «رغبات أعداء إيران»، واضطر بور محمدي إلى تقديم رد فعل أكثر مباشرةً بسبب التساؤل الذي طرحه عضو البرلمان المحافظ المنشق، علي مُطهري، مُطالباً بور محمدي وغيره بأن يكونا أكثر وضوحاً حول إعدامات عام ١٩٨٨م، وصحة الادعاءات القائلة بأنها بدأت وفقاً لقرار من الخميني نفسه. ولقد صرح بور محمدي بأنه «فخور؛ لأنه استطاع تنفيذ أوامر الله فيما يتعلق بالمنافقين [وهو المصطلح الرسمي الذي استخدمته الجمهورية الإسلامية للإشارة إلى مجاهدي خلق]، ومقاومة أعداء الله والأمة الإيرانية»، وقال إنه لم يكن هناك داعٍ لأيّ نوع من أنواع اللين.

ولقد جاءت ردود الأفعال السريعة والغاضبة للشخصيات المهمة في الدولة؛ نظراً إلى التقارب الملحوظ بين (مجاهدي خلق) وعدد من الشخصيات شرق الأوسطية البارزة، والذي حدث قبيل نشر التسجيل الصوتي ببضعة أيام؛ فقد كانت الكلمة التي ألقاها تركي الفيصل في المؤتمر السنوي لـ(مجاهدي خلق) بباريس في يوليو، واجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمريم رجوي القيادية في حركة (مجاهدي خلق)، بمثابة حجري عثرة في طريق سعي الجمهورية الإسلامية المستمر لوصم المجاهدين بأنهم منظمة منعزلة وإرهابية وإجرامية لا تتمتع بالدعم داخل البلاد أو خارجها. وقد حال اجتماع عباس دون وجود أي علاقات عمل بين إيران وأي من الفصائل أو المنظمات الفلسطينية المهمة،

خصوصاً مع نفور إيران المستمر والتدريجي وقطيعته مع (حماس). ولقد ساهم قرار أحمد منتظري بنشر هذا التسجيل الصوتي في ذلك المناخ، في زيادة مشاعر الغضب والكراهية والرفض لدى سلطات الجمهورية الإسلامية.

وقد التزمت الكثير من الشخصيات والتشكيلات الإصلاحية السائدة (من أمثال الرئيس السابق محمد خاتمي، وشقيقه محمد رضا، والزعيم الإصلاحي بالمجلس الحالي محمد رضا عارف) الامتناع عن التعليق على تصريحات منتظري، إلا أنه كانت هناك بعض الأصوات المعارضة. وقد قدم مصطفى تاج زاده (أحد القادة البارزين في حركة الإصلاحيين الخضر، والذي كان قد أنهى فترة سجن طويلة بعد أن حُكِم عليه في أعقاب مظاهرات ٢٠٠٩م) اعتذاراً لأقارب ضحايا عام ١٩٨٨م، وصرح بأن تزايد الوعي العام بصدد هذه الحادثة من شأنه أن يساهم في تأسيس الديمقراطية ونبذ العنف السياسي والتأسيس لسيادة القانون في إيران. ثم طالب الدولة «بتقديم اعتذار للأمة بأكملها، وتقديم التعويضات لأقارب الضحايا، وإصلاح القضاء بالدولة»؛ حتى يتم تجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

والتزم كل من خامنئي القائد الأعلى، والرئيس روحاني، وبعض الشخصيات البارزة بالدولة مثل وزير الخارجية جواد ظريف، ورئيس مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء آية الله أحمد جناتي، حتى لحظة كتابة هذه الورقة، الصمت التام إزاء هذه القضية، وامتنعوا عن إصدار حكم بشأنها. وقد يرجع هذا التصرف إلى عدة عوامل؛ فمن ناحية، هناك وعي باحتمالية وجود تأثير مدمر لإثارة هذه القضية وزيادة التعاطف لدى الرأي العام مع منتظري وابنه. ومن ناحية أخرى فإن أي اعترافات أخرى في هذا الصدد من شأنها أن تؤدي إلى تداعيات قانونية دولية قد تصيب الشخصيات التي تشغل مناصب حاليا -من أمثال روحاني- بالأذى، وتثير المحاولات التي من شأنها إعادة فتح التحقيقات، خصوصاً مع الزيارات المتكررة للغرب التي يقوم بها الرئيس مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. وهناك الكثير من الأقاويل التي تقر بأن بور محمدي يفكر في تقليل أو تعليق رحلاته إلى الخارج تماماً في المستقبل القريب؛ ليتجنب مثل هذه التداعيات القانونية.

شَرخ في الصندوق الأسود لأحداث عام ١٩٨٨م

لقد كسر نشر الملف الصوتي لمنتظري حاجز الصمت والسرية التامة الذي انتهجته الجمهورية الإسلامية إزاء حادثة إعدامات عام ١٩٨٨م. ورغم أن الأمر لم يسفر عن اعتراف صريح وكامل في هذا الشأن، فإن نشر الملف حفز مؤخراً الاعتراف بوقوع مثل هذا الحدث، لكنه لم يؤدِّ إلى أي اعتراف بارتكاب مخالفات أو تجاوزات أو انتهاكات للقوانين. ولا يزال المتحدثون الرئيسيون في التسجيل من أمثال بور محمدي ورئيسي يشغلون مناصب رفيعة في الدولة، ولم يتعرض أي منهم لأي إجراءات تأديبية من قِبل روحاني أو خامنئي. ويبدو أنه لن يتحمل أي من المسؤولين المتورطين في هذا الحدث المسؤولية أو أن يتم إعفاؤهم من مناصبهم. وعلى الرغم من شعور بعض المسؤولين في سلكي القضاء والاستخبارات بالحرج إزاء هجوم منتظري الماكر؛ إذ أثبت فشله في وقف هذه الإعدامات، إلا أن القيادة الحالية للجمهورية الإسلامية تجد قدراً من العزاء في امتناعه عن شن هجوم مباشر ضد الخميني؛ إذ وصفه بأنه القائد الذي تم تحييده عند اتخاذ القرار من قِبل كل من ابنه أحمد والمسؤولين من حوله. إلا أن هذه الحادثة سلطت الضوء مرةً ثانيةً على التأثير الروحاني الذي يتمتع به الخميني، والدعم الثابت الذي يقدمه له أتباعه كأب مؤسس. ولم يعترض هذه الجهود المبذولة لحماية الخميني من أي تلميح بارتكابه إثماً سوى بعض الأصوات المنشقة مثل تاج زاده ومُطهري، كما تم كتم أي صدى دولي للتسجيل. ويبدو أن الموضوع لم يُثر من قِبل الحكومات الغربية في أي من التعاملات مع الجانب الإيراني مؤخراً مثل: اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر أو قيام المحامين الإيرانيين في الخارج من أمثال شيرين عبادي وعبدالكريم لاحجي، والذين قد يفكرون في إمكانية رفع دعوى لارتكاب جرائم ضد الإنسانية بعمل ذلك، لكنهم لم يعلنوا عن نيتهم رسمياً بعدُ، في تناول القضية بشكل كامل.

وعلى صعيد آخر لم يساهم نشر هذا التسجيل في مواساة عائلات الضحايا بشكل كبير؛ فعلى الرغم من أن هذه العائلات واجهت في الآونة الأخيرة سلوكاً تطفليا وفظاظةً من جانب مسؤولي الأمن الذين يسعون دائماً إلى تفريقهم أثناء تجمعهم السنوي في المقبرة بخاوران، إلا أن أغلبهم -إن لم يكن جميعهم- مضطرون لتحمل ذلك الفراغ القانوني الذي طال أمده، والذي يمنعهم -ضمن أمور أخرى- من استخراج شهادات وفاة للمعتقلين من أقاربهم الذين تم إعدامهم. لقد أدى التناول الدائم

لهذا الحادث في وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية والتي تُبث من أوروبا وأمريكا، وانتشار مذكرات منتظري المكتوبة على مدار العِقد الماضي، إلى التقليل من محاولات نشر هذا التسجيل الصوتي. وبينما يُمثل هذا التسجيل عنصراً جديداً في إحياء هذا الحادث المُظلم تاريخياً إلا أنه لم يكن مؤثراً؛ لأن أجزاء منه مبتورة، ولم يكن مكتملاً. وبناءً عليه ستظل إعدامات عام ١٩٨٨م حدثاً تسعى الجمهورية الإسلامية إلى إبقائه في الخفاء، ولن يؤثر في تعاملات الحكومة الإيرانية في المجالات السياسية المحلية والخارجية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com